

السكرتير السياسي للحزب الشيوعي - ولاية الجزيرة

مشروع الجزيرة ليس قضية الأحزاب السياسية وحدها .. بل هو قضية كافة أهل السودان ..

أجراه : ماجد القوئي
بشرى الأنصاري

وجود الحزب الشيوعي في وسط قطاعات المزارعين والعمال الزراعيين. يضع قضية مشروع الجزيرة في أولويات أجندته السياسية والاجتماعية والاقتصادية. من أجل إنسان الجزيرة. لاسيما في ظل الكثير من التغييرات الاقتصادية والاجتماعية، التي طرأت في واقع ولاية الجزيرة والسودان بصورة عامة. (الميدان) التقت الأستاذ/ هاشم ميرغني عثمان السكرتير السياسي للحزب الشيوعي - ولاية الجزيرة ، حول الكثير من القضايا بالولاية.

لما تقبيلكم بالوضع السياسي في ولاية الجزيرة، لا يختلف كثيران الوضع السياسي العام، بالرغم من خصوصية المنطقة بصورة عامة وخصوصية قضاياها التي ترتبط بقضايا المشروع والمزارعين. تداعيات المحكمة الجنائية الدولية تسيطر على كل المنابر السياسية والتي تحتل الصدارة في المشهد السياسي العام. وقد تراجعت بالمقابل القضايا المحركة للوضع السياسي مثل قضايا المعيشة، وقضايا التضخم والفساد، قانون مشروع الجزيرة ٢٠٠٥م، قضية طلاب كلية ابوحراز، الخ (حيث كان لهذه القضايا الحضور الدائم في أجندة عملنا السياسي اليومي بالمنطقة ومتابعة مجرياتها، والتطورات التي تحدث بها.

*ماذا عن علاقة الحزب بالأحزاب السياسية الأخرى:
بإدرا منذ العام ٢٠٠٦م لصياغة أجندة عمل مع القوى السياسية (الأمة، الاتحاد الديمقراطي، الشعبي، الناصري، البعث، التحالف السوداني، العدالة الأصل، الوطني الاتحادي). في شكل تنسيق. وحدث كان من المهم تسمية الأشياء بأسمائها. أطلقنا عليه (القوى السياسية) وقد حقق هذا الشكل

أزمة مشروع الجزيرة وصلت قممتها بإجازة قانون ٢٠٠٥م.

التنسيق العديد من النجاحات، منها إستعادة المنبر النقابي لطلاب جامعة الجزيرة، والذي تم عن طريق تسيير موكب وتسليم مذكرة القوى السياسية للوالي، وفي قضية إغتيال الطالب أبو العاص إضافة إلى دعم قضية المفصلين، وقضايا مشروع الجزيرة. وما زلنا نركز على القواسم المشتركة مع كافة التنظيمات السياسية. وفي ذات السياق عقدنا إجتماع مع قيادات الحركة الشعبية بمدينة (وادمي) وتم الاتفاق على مجموعة من القضايا، التي يمكن أن تسهم في تحريك الراكد في مياه السياسة بالولاية.

* ما رؤيتكم لقضايا التعليم والصحة بالولاية:
الحزب الشيوعي يسعى من خلال برنامجه ، لمجانبة العلاج والتعليم وتقديم خدمات ممتازة في كليهما، وهذا هو الأصل في الموازنة العامة للعام ٢٠٠٩م يكمن اشكالها في كيفية توزيع غير عادل للثروة، ولا يساعد في النهضة اتفاق الإيرادات وتوزيعها على وجه الصرف المفترض أن توجه لها ، ما يتم الآن اعتدته توزيع غير عادل للثروة، ولا يساعد في النهضة الصناعية أو الزراعية ، أو تحسين خدمات (الصحة والتعليم). حيث بلغت نسبة الصرف على القطاع الزراعي ١,٦٪ ، والتعليم ٣,٥٪ والأجهزة السبانية ٨,٤٪ . بالإضافة لضعف البنية الاقتصادية للمحليات وانعدام الضوابط المالية على المال المخصص للخدمات والتنمية.



* في رأيك ما هي أهداف صياغة مثل هذا القانون؟

. قانون مشروع الجزيرة الذي تم إصداره في العام ٢٠٠٥ يهدف إلى تقنين هامتين: الأولى) تغيير صيغة التمويل من ضمان الانتاج إلى الأرض بغرض الاستيلاء على الحيازات، الأراضي التي يملكها المزارعين والنقطة الثانية هي (تحويل الأصول لوزارة المالية حتى تتم خصصتها والتصرف فيها ، وهذا ما يجري الآن. وقد قام تحالف المزارعين برفع قضية في المحكمة الدستورية و...

* ما الدور الذي يقوم به الحزب؟

. إرتبط الحزب الشيوعي منذ بواكير نشاطه السياسي، بحركة المزارعين والعمال لمشروع الجزيرة، وفضلهم في سبيل تحسين شروط حياتهم، ومحاربة كل أوجه الاستغلال التي يمكن أن يتعرضوا لها. ونظف قضية مشروع الجزيرة، ليست قضية الحزب الشيوعي أو الأحزاب السياسية الأخرى بولاية الجزيرة، بل هي قضية كافة أهل السودان. ونحن بدورنا (كشيوعيين) أسوة بغيرنا من التنظيمات الأخرى ، أعضاء في تحالف المزارعين. ندعم التحالف ونشارك في معاركه التي يحوضها في سبيل الحقوق، ومن أجل إنقاذ مشروع الجزيرة، الذي نعتبره المرتكز الاقتصادي الأول في السودان...

* ما الرؤية التي يمكن تنفيذها لإنقاذ مشروع الجزيرة؟

أولاً الاعتراف بقومية مشروع الجزيرة، ثانياً تاهيل البنية الأساسية ، ثالثاً: لابد من ضرورة إشراك المزارعين في وضع الخطط والبرامج والسياسات المتعلقة بالمشروع عبر مؤسساته المنتخبة ديمقراطياً (إتحاد المزارعين). رابعاً: إلغاء ديون المزارعين التي تنتج عن جراء تنفيذ السياسات الخاطئة مثل التحرير الاقتصادي وخلافه. خامساً: صرف مستحقات ملاك الأراضي بالصورة العادلة والفورية * قضايا التنمية بولاية الجزيرة تشغل بال الكثيرين من المهتمين بالشأن الاقتصادي ، لاسيما بعد صدور بعض التقارير التي تؤكد تفشي ظاهرة الفساد المالي والإداري ..

عند الحديث عن التنمية نغني إحداث طرفة في حياة الإنسان وبيئته (زراعية ، صناعية) عملية التنمية بولاية الجزيرة بالرغم من قتلها، توقفت نتيجة للسياسات الاقتصادية الخاطئة . وتوقفت الكثير من المصانع عن العمل، مثل: مصانع النسيج مني النيل الأزرق . ومصنع الهدى الذي يعمل الآن بطاقة مقدنية جدا، الحاج عبدالله ، (صداقة) . الشكل الأكثر حضوراً في إقتصاديات الولاية ، هو بيع الأراضي

*الإصلاح الزراعي وقضايا المزارعين، أجندة أساسية في برنامج الحزب.. أين الحزب الآن من قضية المشروع ومزاعي الجزيرة بصورة عامة؟

للحزب الشيوعي إهتمام خاص بقضايا المزارعين. وما يحدث الآن من محاولة خصخصة مشروع الجزيرة نعتبرها أجندة قديمة، ولم يبدأ العمل في ذلك مع هذه السلطة. ففي الستينيات من القرن الماضي طرح البنك الدولي مرفق السكة حديد ومشروع الجزيرة للخصخصة، لكن المد الجماهيري والنقابي حال دون ذلك إضافة إلى أن قرارات

تراجعت الكثير من

قضايا الراهن السياسي

في مقابل قضية

المحكمة الجنائية..

البنك الدولي لم يكن يتم تنفيذها بحذافيرها من قبل الحكومات المتعاقبة على حكم السودان، خاصة في المرافق الحكومية. لكن الآن يتم تنفيذ هذه القرارات كاملة . وكانت أفاجعة الكبرى صدور القرار رقم (١١٥) بتاريخ ١٨/١٠/١٩٩٢م بالغاء دور الدولة، وخصخصة القطاع الزراعي وتحويل المؤسسات الخدمية إلى شركات تجارية، ودخول محفظة البنوك بفوائد عالية مما أدى لارتفاع التكلفة وزيادة المديونية. حتى وصلت الأزمة مداها بإصدار قانون ٢٠٠٥م.

التوزيع غير العادل

للثروة، ولا يساعد

في النهضة الصناعية

أو الزراعية، وتحسين

الخدمات

القسم الجنوبي لمشروع الجزيرة..

أزمة مياه الري.. وفشل موسم زراعة القطن

مهندس الري: "ياها ديك البيارة كان عايزين تصوروا لكن ما بصرح ليكم !!"

أجراه : ماجد القوئي
بشرى الأنصاري

في جولة (الميدان) في القسم الجنوبي لمشروع الجزيرة وقفت على العديد من القضايا، خاصة تلك المتعلقة بزراعة القطن ومشاكل الري بالمنطقة. وبالرغم من إقرار الجهات الرسمية بوجود العديد من الأخطاء في السياسة الإدارية للمشروع. إلا أنه لم يتم أي تعاون يمكن أن يزيل بعض الغموض حول الكثير من القضايا.

مشكلة المياه:
العطش من القضايا التي تشكل هاجسا كبيرا للمزارعين، ليس بسبب قلة مناسيب المياه في خزان سنار، بل بسبب السياسات الخاطئة لوزارة الري، ولا سيما بعد قانون مشروع الجزيرة في السابع من يوليو ٢٠٠٥م. الذي ترك الأمر برمته للمزارع في مشروع الجزيرة وتم تكوين ما يعرف بـ روابط مستخدمي المياه لتحل محل خمسة مؤسسات قبل إجازة قانون ٢٠٠٥م وهي: (مجالس

الانتاج ، المفتش، الصمد (مزارع قديم نال دورات في الإشراف على عملية الري، داخل السودان وخارجه في مجال الري) ، خبراء الترع، مهندس الري) والقانون حمل المزارعين مسؤولية الري في المشروع ، مع عدم استيعابهم للقانون، وتحملهم فوق طاقتهم.

بيارة الحاج عبدالله:
إهتمام (المستعمر) بضممان تدفق المحاصيل الزراعية وخاصة القطن ، للمصانع الأوروبية، جعله ينشئ بيارتان لمدم مشروع الجزيرة بألباه من نهر النيل الأزرق. تقعان في القسم الجنوبي للمشروع (بيارة الحاج عبدالله، وبيارة ود النور) ، تقومان بري جميع أراضي مشروع الجزيرة والمناقل، والتي تقدر فعليا بـ (مليونان ومئتي ألف فدان). في السابق كانت البيارتان تغطيان حاجة المشروع من مياه الري، والتي تدار عن طريق (الجازولين) وبها خط للسكة حديد. كما بها بيارة إحتياطية في حالة توقف البيارة الرئيسية. وتوقفت البيارتان الآن تماما لحاجتهما للصيانة. مع وجود البنية التحتية للبيارة إختفت الماكينات (والزئذ) المشروع الآن

بروى من خزان سنار عبر ترعتي الجزيرة والمناقل. علما بأن بيارة الحاج عبدالله كانت تروي ٥٨٪ من مساحة مشروع الجزيرة.

وقد قام عدد من المزارعين بتقديم مذكرة لوزارة الري، جاء فيها الآتي: (نحن نعد من مزارعي مكتب (١) الحاج عبدالله القسم الجنوبي لمشروع الجزيرة، نجار بشكوانا لكرم، حيث قامت أيادي

مجهولة بإقتلاع (بيارة) الحاج عبدالله، وتحويلها إلى جهات لا نعلمها. مع غياب تام لأنقاد المزارعين الفرعي. عليه نناشد وزير الري التدخل من أجل تاهيل البيارتين (الحاج عبدالله ، ود النور). مع العلم ان عدد المزارعين الكلي يبلغ ثمانية الف مزارع ، يملكون (٢٠٠٠٠٠) فدان كانت تروي

الموسم الحالي يشهد

أقل نسبة إنتاج للقطن

منذ بداية زراعته في

مشروع الجزيرة

من البيارتين). ووقع على المذكرة ثلاث وستون مزارع من مكتب الحاج عبدالله.

الجهات الرسمية:
عدم تعاون الجهات المختصة مشكلة أخرى تواجه التنمية وتدارك المخاطر في المشروع. مهندس الري المقيم بمحلية الحاج عبدالله رفض الإدلاء بأي تصريحات حول الخراب والدمار الذي لحق ببيارتني (الحاج عبدالله ، ود النور)، بتوجيه من الجهات الرسمية: (ياها

وزارة الزراعة والري مضيفا : (ياها ذلك البيارة كان عايزين تصوروا).



من المزارعين عن زراعة القطن منها:) العسلة ، أبودم ، ضعف السباق (حيث لا يقوى على حمل اللوز)، الحرق (ذبول الأوراق)، تسوس الساق ، موت البذرة في الجورة (الحفرة)،احتيت (تساقط النورة) ، تعرض الزراعة للتلف بسبب البهاثم ، دودة اللوز(الأمريكية) ، ودودة اللوز(الأفريقية) ، عدم الرش في الوقت المناسب أثناء النمو، التكلفة العالية بالنسبة للمدخلات والتخصير الآلي، الرسوم والضرائب ، وعدم إزالة الإطماء ورسوم إزالة الحشائش، غلاء السماد، وغلاء الفوسفات وغلاء السمك - الة زراعية -٤) صاجات، غلاء الهرو (١٠ صاجات)

دمار (بيارتني) الحاج

عبدالله وودالنو...

مسئولية من ؟

من المزارعين عن زراعة القطن منها:) العسلة ، أبودم ، ضعف السباق (حيث لا يقوى على حمل اللوز)، الحرق (ذبول الأوراق)، تسوس الساق ، موت البذرة في الجورة (الحفرة)،احتيت (تساقط النورة) ، تعرض الزراعة للتلف بسبب البهاثم ، دودة اللوز(الأمريكية) ، ودودة اللوز(الأفريقية) ، عدم الرش في الوقت المناسب أثناء النمو، التكلفة العالية بالنسبة للمدخلات والتخصير الآلي، الرسوم والضرائب ، وعدم إزالة الإطماء ورسوم إزالة الحشائش، غلاء السماد، وغلاء الفوسفات وغلاء السمك - الة زراعية -٤) صاجات، غلاء الهرو (١٠ صاجات)

، غلاء الحرث ، غلاء التسريب، غلاء التقطيع ، غلاء الطراد، غلاء تكلفة حفر (ابوعشرة) ، غلاء رسوم المياه، غلاء رسوم الإدارة ، غلاء رش الطيران . عدم التعويض من قبل شركة شيكان للتأمين (وهي الشركة الوحيدة والقابضة حصريا على التأمين الزراعي) ، غلاء الحش ، غلاء الكديب ،غلاء اللقط ، غلاء الترحيل ، غلاء الكيس ، غلاء الخش ، غلاء القلع ، عدم مرور وقاية النباتات، عدم وجود الإشراف للصيق من قبل إدارة بركات العليا، وموت الهندسة الزراعية والحفريات.

كل ذلك ساهم في تدني نسبة إنتاج القطن في المشروع ، التي تعتبر الأقل منذ بداية زراعة القطن بمشروع الجزيرة في العام ١٩٣٦م ، حيث بلغ الإنتاج في هذا الموسم ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩م (٢ - ٣) قنطار فقط ، في الوقت الذي كان فيه إنتاج الفدان الواحد يتراوح بين ١٢ - ١٨ قنطار.

زراعة القمح:
وعن التوقعات لزراعة القمح نورد رؤية للتخبير الزراعي فرح حسن آدم التي نشرت في عدد الميدان رقم (٢١١٠) الصادر بتاريخ السابع عشر من مارس الماضي، حيث يرى: أنه في ظل ارتفاع تكلفة الإنتاج وعدم توفر الإنتاج بصورة واقعية وعمليات زراعية لم تتم في وقتها ومياه غير منسابة بشكل طبيعي وعدم توفر أسعار جيدة للمنتجات الزراعية، وتضخم باكل جيوب المزارعين. وغيرها من أسباب . فإننا لا نتوقع موسما جيدا أو ارتفاع في الإنتاجية . بل التداغيات الأكثر خطورة أن تكون الفجوة في القمح أكبر مما يواجهه الناس، بينما الحكومة مواجهة بالحصول على كميات إضافية من العملات الصعبة لإستيراد القمح بسبب ارتفاع الإستهلاك منه. ونرى أن إستهلاك الفرد سيرتفع إلى أكثر من ١٨٠ كيلو جرام لأن هنالك أعداد مهولة من السكان دخلت في دائرة إستهلاك القمح والغاتورة المتوقعة له ستكون أكبر مما هي عليه في السنوات الماضية.